

الرد على الشيخ المليباري

بخصوص خبر باطل مخرج في الصحيحين عن أبي ذر

في سجود الشمس تحت العرش مع كل غروب لها!

الجزء الثاني

وعند جبهة الخبر اليقين

3.7.1.2) وعند جهينة الخبر اليقين

بعد اطلاعي على هذا الجواب المشاكس للشيخ، ووقوفي على ما يكتنفه من نقائص ، وتقلب أفكار الشيخ في نفس المسألة الواحدة من النقيض إلى النقيض، بما يشبه ظاهرة: "كلام الليل يمحوه كلام النهار"، ذهبت أنقب عن حال الرجل، وموقعه من الحقل، فتبين لي أن للرجل باعاً طويلاً في **التناول المعرفي، والتعاليم الواهم، والجرأة على الخلق من "الحبة" "قبة"!**

وأقدم ما وجدته له على هذا الخك، وهو لم يزل بعد غضباً في بداية الطلب، ما أشار إليه الشيخ: **ربيع بن هادي المدخلي**، المدرس بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة في كتابه: "منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ودحض شبهات حوله"¹، جاء في مقدمته، ص. 3:

أما بعد : فقد وصل إليّ بحث وهو جزء من رسالة في مرحلة الدكتوراه يحضرها أحد الطلاب بالدراسات العليا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة وهو "**حمزة المليباري**" وموضوعها تحقيق وتخريج القسم الثاني من " غاية المقصد في زوائد المسند" تناول في هذا البحث حديثي ابن عمر وابن عباس اللذين خرجهما الإمام مسلم رحمه الله في " صحيحه " (1013/2 - 1014) من طرق في غاية الصحة ومدارها على أربعة من كبار أصحاب: نافع مولى ابن عمر - رضي الله عنهما - ولفظ حديث ابن عمر : " صلاة في مسجدي خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام"، وحديث ابن عباس بمعناه . وشرع في تضعيفهما وتوهينهما قائلاً عن طرفهما إنما " كلها منتقدة معللة " ويقول عن مسلم: إنه لم يخرجها في الأصول ولا في المتابعة وإنما أوردتها في الصحيح للتنبيه على عللها² واستدل على رأيه هذا بقول الإمام مسلم - رحمه الله - في مقدمة صحيحه 59/1 :

قلت :



1 ظهرت طبعته الأولى سنة 1408 هـ/1988 م، ونشرته مكتبة الدار، بالمدينة المنورة.
2 وطبق هذا المنهج على حديث صحيح لم يسبقه أحد إلى تعليقه وهو حديث شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر (انظر ص 118 - 119) من هذا البحث علماً بأنه لم يمنع من كثرة التطبيق إلا عجزه وقد ظن أن هذا الحديث صالح للتطبيق فخاب ظنه، وانظر إيصال قوله في هذا الحديث (ص 127 - 129) من هذا البحث .

وقد ذهب **المليباري** في رسالته الآنفة الذكر، على ما يفعل عادة، بعض صبيان النظرية، من الطلاب المتحمسين الغمر في بداية الطلب، وقيل أن تكتمل لديهم آليات البحث ومناهجه، إلى التلويح بدعوى أكبر من عقله وعلمه يقول فيها:

1- إن ترتيب الإمام مسلم - رحمه الله - لطرق الحديث في كتابه الصحيح قائم على منهج علمي!!! إذ أنه أودع في ترتيبها دقائق علمية لا يطلع عليها إلا الحفاظ الذين إذا سمعوا الحديث يستحضر في قلوبهم كل الوجوه التي وردت في رواية ذلك الحديث واختلافها .

2- وهذا يفيد، أن ترتيب مسلم قائم على منهج علمي!!!؛ وهو مراعاته ذلك الترتيب ... ثم إذا أتبعها بطرق أخرى لذلك الحديث - وقد تكون هي طرقاً مستقلة عن الصحابي الذي قدم حديثه من طرق أخرى غير هذه - فمعناه أنها ليست في مستوى تلك لكون راويها من أهل القسم الثاني أو لسبب آخر .

قلت :



وقد مر بك، أن هؤلاء المشايخ التقليديين الاسترجاعيين، لا يعرفون معنى: "العلم" ولا "المنهج"، وإنما هي أسماء يتلقفونها ويرددونها بدون وعي أو تمثيل حقيقي للمداليل.

وهذا صنيعه هنا، ذلك أنه ذهب بقرر بصلف، وبدون آثارة من علم، عكس ما قرره مسلم رحمه الله في كتابه، وبأبلغ بيان، في مقدمة صحيحه، من كون كتابه موجه بالأساس إلى "**العامّة**" من أيها الناس، وليس **الخاصة** من جهابذة المحدثين ولا فطاحيلهم!، وبأنه هضم موضوع "الصحيح" وجعله سائغاً لهذا الصنف العادي من القراء، كي يجنبهم مغاصات سوء الهضم لمادة عسرة الهضم أصلاً على غير المتخصصين، ويجنبهم كذلك محاذير الوقوع في شرك "الضعيف" على ما اشتهر في تأليف معاصريه!، وليس تلغيز كتابه بالأحاجي والتشغيرات السرية التي لا يفقهها سوى المتحدلقون!، على ما خطر للمليباري، فذهب يكتشف ما غاب عن مسلم نفسه!.

والظاهر أن الشيخ **المليباري**، المنغلق على عالمه الضيق ضمن قوقعة مجتراته، لم يتسامع بالأطروحة، المنقولة عن الأدبيات الغربية، التي شاعت في شعب الآداب بالجامعات العربية، والتي تقول ب "**موت المؤلف**"، وبأن "**النص**" متى توفي مؤلفه، فقد أصبح يتيماً، وبالتالي فهو قابل للقراءة اللامتناهية، وبأنه لا أحد يمكنه أن يقول النص، ما لم يقل به المؤلف نفسه، سواء بدعوى التعامل الواهم، أو بالتخصيص فقط!. وبالتالي فكل قول، يتقلب إلى حكي فحسب، ولا شيء وراء ذلك!. وهذه ليست بأقل هفوات ومزالتق التوقع المميت والمقيت.

وقد انبرى الشيخ المدخلي إلى تنفيذ دعوى **المليباري** المتهاففة تلك، فرد عليه الأخير، بعد أن تدككرا! برسالة من 19 صفحة حملت عنواناً: "مناقشة الدكتور ربيع بن هادي المدخلي"، سيبعها لاحقاً بكتاب تحت عنوان: "التوضيح لمنهج مسلم في الصحيح"، ليرد عليه الشيخ ربيع بكتاب: "التنكيل بما في توضيح المليباري من الأباطيل" سنة 1418 هـ.

قلت:



: وقد استمرت هذه الزوابع الفنجانية قرابة العقد ونيف وإلى اليوم!.

ولا يهمننا من هذا النقاش الطويل سوى بعض الأحكام التي أصدرها الشيخ **ربيع على المليباري**، توثق لبعض ما اكتشفنا نحن مباشرة في الشيخ من خلال جوابه على رسالة "الطويلب"، ونصوص أخرى من مؤلفاته. أما من حيث ما يتخصصان فيه، فسوف نطلع القارئ لاحقاً على خطل نقاشهما معاً، بما لم يخطر قط على ذهن أحدهما!.

قال ابن هادي³:

وعرفت عجزه (أي المليباري) الواضح عن إقامة أي حجة على مزاعمه الخيالية، وأعرفك أنه قد عجز عجزاً واضحاً عن الإجابة على الحجج الدامغة التي أقمتها على بطلان دعواه في منهج مسلم، وإذا أردت أن تعرف عجزه وقربه عن مواجهة الحجج الدامغة فأقرأ ردي عليه من ص (3-9).

وقال أيضاً⁴:

وهكذا يفتح الله على هذا المليباري ويمده بهذه الفيوضات ويمنحه كشف الأسرار والدقائق التي وقف المحدثون عاجزين عن كشفها وعلى رأسهم الدارقطني الذي انتقد البخاري ومسلماً في بعض أحاديثهما ولو أطلع الله على هذه الأسرار والدقائق العلمية لانتقد ألوف الأحاديث من الصحيحين وخاصة كتاب مسلم.

أما من الآن فقد عرفنا - بعد أن اغترفنا من بحار علوم المليباري - أننا لسنا بحاجة إلى دراسة أحوال رجال مسلم، ولسنا بحاجة إلى العلماء والشيوخ وكتب العلل لنعرف عن طريقها الأحاديث المنتقدة من صحيح مسلم.

³: "منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصحيح ونحوض شبهات حوله"، ص. 37.

⁴: نفس المرجع السابق، ص. 46-48.

لأننا والحمد لله في عصر الاكتشافات العلمية وفي عصر السرعة، فلا نضيع أوقاتنا في الدراسة والبحث عن معرفة العلل ومعرفة الشاذ وما الشاذ والمنكر وما المنكر والاضطرابات والاختلافات التي دسها مسلم تحت طيات وحجب هذا الترتيب العجيب .

فالآن انكشف لنا عن طريق الملياري كل شيء في أبواب صحيح مسلم نأتى إلى الباب الذي فيه عشرة أحاديث ونعد أحاديثه بدقة خشية أن نخطيء في العدد فنقول واحد اثنين هذا الحديث صحيح من هذين الطريقتين؛ لأن رجاله رجال القسم الأول كما وعد مسلم، وهما أنظف أسانيده وأنقاها، ثم نعد : ثلاثة، أربعة، خمسة، ونقول للناس : هذه الثلاث الطرق جاء بها مسلم للمتابعة لأن رجالها من أهل القسم الثاني .

ثم نعد (6، 7، 8، 9، 10) ونقول هذه الطرق منتقدة معللة وقد ساقها مسلم خارج الأصول لبيان عللها فإذا انزعج الناس من هذا وغضبوا وطالبونا بالأدلة نقول لهم قال لنا المكتشف الكبير الأستاذ حمزة الملياري في (ص 7) من كتاب سوف يسميه .

وهكذا رتب الإمام مسلم - رحمه الله - هذه الطرق للحديث فيفهم منه أن الطريق رقم (1، 2) هو أسلم طرق ذلك الحديث من العيوب وأنقاها ويليها في السلامة والصحة طريق رقم (3، 4، 5) ثم بعدها الطرق في الأرقام التالية أي (6، 7، 8، 9، 10) المعللة المنتقدة " .

فإذا قالوا : هذا الدليل غير كاف لأنه لم يقيم على تجربة ودراسة، قلنا لهم وهل تظنون أن هذا الفيلسوف المبتكر يطلق الكلام على عواهنه بدون تجربة ودراسة؟ حاشاه ثم حاشاه لقد درس وتتبع معظم كتاب مسلم فاستمعوا له وأنصتوا إذ يقول (في ص 7 س 13) فما بعده : " وكان من عادة الإمام مسلم - رحمه الله - في صحيحه أن يقدم طريق رقم (6، 9) وكذلك رقم (8) في أول الباب أو في جملة الطرق في الأصول، ولا يؤخرها عن الطريق التي فيها كلام من ناحية حال الراوي - فيما تتبعت معظم كتابه الصحيح ... فلما وجدنا الإمام مسلماً هنا يؤخر ما كان يقدمه في أول الباب ففهم منه أنه أدرك علة فيه جعلته يؤخره في آخر الباب أعني به بعد طريقين من أهل القسم الثاني .

ألا ترونه قال هذا بناء على دراسة وتجربة طويلة وفهم عميق لهذا الترتيب العجيب القائم بدقة على الأعداد والأرقام الصحيحة وحينئذ سيسلم له الناس وسيطلبون أن تنشر هذه

الاكتشافات العلمية في الصحف وسيطلبون تعميمها إلى المدرسين في الحرمين وفي سائر مساجد المسلمين وجامعاتهم .

وفي ضوء هذا الاكتشاف العظيم من خلال الترتيب والعدد تأتي إلى باب من أبواب مسلم نجد فيه عبيدالله بن عمر أو مالك أو الزهري أو عبدالرحمن ابن القاسم أو سفيان الثوري أو ابن عيينة أو حماد بن زيد أو أمثالهم بعد رقم (5) أي من رقم (6) فما بعده فنقول : إنها معللة منتقدة، ولأن مسلماً أخرجها خارج الأصول وهي ليست للمتابعة لأن مسلماً كما قال المليباري ما أخرها وهي مستحقة للتقديم إلا لأنه أدرك فيها علة .

ونحن لا نريد أن نشغل المليباري عن هذه الأعمال الجليلة وعن هذه الاكتشافات .

ومع ذلك فنجدنا بشوق شديد إلى اكتشافات أخرى في صحيح البخاري وسائر الأمهات الصحاح .

فلنرسل أبناءنا إلى فرقة بهائية جديدة تكتشف أسرار القرآن عن طريق الأعداد وخصوصاً الرقم (19) فلنرسل إليهم أبناءنا ليعلموهم أسرار القرآن ويكتشفوا لهم أسرار هذه الأمهات والأصول، أما صحيح مسلم فقد كفيينا منه الأبواب التي تشتمل على عشرة أحاديث وتبقى بعض الإشكالات في الأبواب التي تشتمل على أكثر من عشرة أو على أقل منها من أين نبدأ في العدد فنرجو المليباري الإسراع بالإجابة حتى يتم لنا اكتشاف كل أسرار مسلم وخبائاه تحت هذا الترتيب العجيب .

وقد حصل لي أنا إشكالات بالذات : إنه أحياناً يفتتح الباب براو من الطبقة الثانية، ويختمه بحديث اتفق عليه الشيخان، وكذلك قد يوجد رقم (6) وقبله وبعده أحاديث رجالها من الدرجة الأولى ومتفق عليها أحياناً بين الشيخين .

وأحياناً أجد الدارقطني ينتقد أحاديث تأتي الأولى في الباب وستأتي الأمثلة لذلك إن شاء الله .

قد يقول قائل : شددت على هذا المسكين الضعيف ؟

فأقول : إن الخطب جليل، فما رأيت أحداً من خصوم السنة يقعد لنسف كتاب عظيم ترتبه الثاني في طليعة دواوين الإسلام مثله وأتمثل بقول الشاعر :

تموت الأفاعي من سموم

ولا تحتقر كيد الضعيف فرجما

وخرّب فار قبل ذا سد مارب

فقد هد قدما عرش بلقيس

وقال أيضاً⁵:

أما أن يأتي متهورّ مثل **المليباري** فيقول بخلاف ما اعتقده العلماء وقرروه، ويقول بما يرفضه العقلاء من أن الإمام مسلماً يورد أحاديث من أصح الطرق وأقواها لبيان العلل وشرحها؛ فإن مثل هذا لا يجوز أن يقابل إلا بالعقوبة الصارمة، والإهانة الرادعة له ولأمثاله من الجهلة المشهورين المتوثبين على أصح كتب سنة رسول الله ﷺ.

وقال أيضاً⁶:

وقد دمغت أباطيله دمغاً بالحجج والبراهين في كتابي: **"منهج الإمام مسلم"** وأبطلت ترهاته، فلم يستطع أن يواجه ذلك إلا بالتباكي، والتظلم الكاذب. ثم بعد كل هذه الأفاعيل يقول في كتابه الجديد المسمى بـ **"التوضيح"**:
"فأعيد وأكرر بأنني لم أقل إلا بما التزمه مسلم في مقدمته، وطبقه في تضاعيف كتابه الصحيح المسند كما أقره العلماء، وأنني لم أفسر ما قاله مسلم في المقدمة إلا بواقع كتابه المسند الصحيح حسب فهمي ومعرفتي، ولم أدع بعد أن التقديم والتأخير في الأحاديث وسيلة لبيان العلة فيه، بل هو من افتراءاته علي. والله المستعان."
فأي سفسطة هذه، وأي مكابرة هذه، ومن هو الكثير الافتراءات على مسلم وكتابه، وعلى من يدافع عنه بالحق والصدق والأدلة الواضحة.

قلت:



فهذا حال الشيخ إذن، وهذا مبلغه من العلم، وهو ما تحقق منه القارئ بنفسه من خلال تتبعنا لمنطقه، في جوابه على رسالة السائل، القديم معرفة بنا! لكن، لا حياة لمن تنادي!

ولعل الأمر الأشد وقعاً على النفس ونكاية بالعقل في كل هذا، هو أن يكون الشيخ وأمثاله لم يتبينوا بعد، ولحد الساعة، وفي القرن الحادي والعشرين، **استحالة حدوث مثل هذا النقاش بين**

5 التتكيل، ص. 55.

6 التتكيل، ص. 35.

أبي نر والرسول ﷺ بحال! وما مرد هذا سوى لأميتهم العلمية، التي

تندرج اليوم ضمن المعارف العامة، والحس المشترك، بسبب من تفوقهم.

لذلك، وجدنا الشيخ يلف كل ذلك اللف المريب حول الموضوع وبشكل لافت للنظر، مهتماً فقط بالشكلائية، بدل الخوض في المضمون وهو المتن، مع أنه انتقد هذا المسلك بالذات، في أحد مؤلفاته من قبل، وقرر أن فاعله يجري الكذب لا محالة على الرسول ﷺ، إلا ليقع ببلادة نمطية في شرك ما نهي عنه!، على ما هو معهود عند الكهوفية أمثاله، ممن كره الله لهم المنطق!

وهكذا أفتى السائل بباطل، لم يتبين له بعد أنه باطل!، فضل ضلالاً بعيداً، وأضل معه سائله الغاوي وهو لا يدري!.

ولا أجد خير ما أختتم به القول في الرجل، أحسن من عبارة الدخلي نفسه⁷:

إن هذا الرجل، أقل من أن يقال له: عد إلى كلامك الأول وتأمله لعلك ترجع إلى الحق!. لأنه يعرف نفسه أنه أفاك مبطل، لا ينشد الحق، ولا يريد الرجوع إليه!! .

3.7.1.3) أما أن أوان أن نتخذ على الكهوفيين مقبرة؟

وكان لمثل هذه الكهوفية الغثة والرثة أثرها المدمر على كل من حاولوا التعرف على الإسلام، أو الوقوف على مبادئه.

وخير نموذج يمثل به هذه الظاهرة الملفنة والموثقة، أنموذج المستشرق اليهودي المجري إغنتس



جولدتسيهر (Ignaz (Isaac Yehouda) Goldziher) (1850 م - 1921 م)، الذي كان قد حل بالشرق

بالفترة (1290 هـ/ 1873 م - 1291 هـ/ 1874 م)، وزار خلالها كلاً من لبنان ومصر والشام، والتقى في الشام



بالبغوي طاهر بن صالح بن أحمد بن موهوب الجزائري (1268 هـ/ 1852 م - 1338 هـ/ 1920 م) الذي

أمدّه بأول معارفه الحديثية، والذي ستربطه به علاقة صداقة مستديمة، وزار مصر في الفترة التي كان جمال الدين:



محمد بن صفدر الحسيني الأفغاني (1254 هـ/ 1838 م - 1315 هـ/ 1897 م)، لا يزال بما، بعد أن حل بما

⁷ نفس المرجع ونفس الصفحة.



منذ سنة 1869 م، وهي الفترة ذاتها التي كان الشيخ محمد عبده (1258 هـ - 1323 هـ) يلقي فيها دروسه في الأزهر.

وعندما عاد إلى بلاده كتب عن دروسه بالأزهر يقول⁸:

إن طريقة تفكيري تحولت بعمق نحو الإسلام. وكذلك كان الحال بالنسبة لعاطفتي. لم أكذب عندما قلت بأنني آمنت بالرسالة النبوية لمحمد. ومنذ ذلك الحين أصبح ديني الديني العالمي للأنبياء (...). إن نسختي من القرآن يمكن أن تشهد كيف كنت أميل داخلياً نحو الإسلام وأنتظر أساتذتي بجد الوقت الذي أعلن فيه الشهادة...

وكتب في مذكراته أيضاً؟

وسط الآلاف من المؤمنين مست جبهتي أرض المسجد. لم يحصل في حياتي قط أن كنت أكثر خشوعاً كما في ذلك اليوم المبارك.

قلت:



حل جولدتسيهر بالشرق، وليس للحديث النبوي الشريف من سوق نافقة ولا رواد، مادام الشيخ محمد عبده الذي كان قد تصدر للفتوى اعترف بجهله به كموضوع في رد صريح على استفسار ورد إليه من الهند!، فأجاب بما نصه!¹⁰.

ما قيمة سند لا أعرف بنفسه رجاله!، ولا أحوالهم!، ولا مكانهم من الثقة والضبط!، وإنما هي أسماء تتلقفها المشايخ! بأوصاف نتقلدهم فيها!، ولا سبيل لنا إلى البحث فيما يقولون!!!

8 أنظر: "مذكرات إغنتس جولدتسيهر (طاعوخ)"، نشر برلين، ليندن، هولندا، ص. 71، منشورات ألكسندر شيبير: 1978 م.

9 أنظر: رفائيل بناي، 1987: "إغنتس جولدتسيهر ومذكراته الشرقية، ترجمة وتشخيص نفسي"، ص. 20، مطابع جامعة وين الأمريكية، ديترويت، أمريكا. وانظر لمزيد عن علاقته بالإسلام كتابنا: "العبدوية والتحضير الاستراتيجي للفيروسات الثقافية: طه حسين نموذجاً".

10 الشيخ محمد عبده: "رسالة س.ي"، "الأعمال الكاملة" (1: 184) بعناية الدكتور محمد عمارة.

فهذا ليس بكلام رجل غفل من أيها الناس، أو صادر من أمي بالحديث ومناهجه، بل وياعجباه!، من مفتي الديار المصرية نفسه: الشيخ محمد عبده، الذي يوأه الحاكم الإنجليزي لمصر: كرومر لشغل هذا المنصب، من أجل إصلاح الأزهر!.

أما كيف تيسر للإمام المفتي، رغم أنه!، أن يفتي وهو يجهل بالمصدر الثاني من مصادر الإسلام، ولا يعلم ما يقدم فيه أو يؤخر، سواء من جهة الاختيار أو من جهة الترجيح!، فلا شك أن عند اللورد كرومر (Evelyn



(1841 – 1917) حاكم مصر من طرف الإنجليز الخبر اليقين!؟ (Baring, 1st Earl of Cromer)

فالشيخ الذي وجدناه مولعاً بالفلسفة بعد أن ماتت في الغرب نفسه!، وبالتصوف، وهو دخيل على المرجعية!، يتبجح هنا في رده، بجهله المطلق بالسنة، وكل ما يرتبط بها!.

وقد ضل الإمام! وأضل معه جيلاً كثيراً، لا يحصيهم عدداً، ممن قلدوه دينهم أو تأثروا به.

وإلى هذا الحقبة المتأخرة، من نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، فقد مثل الشيخ محمد عبده، وجمال الدين الأفغاني أعلى أفق معرفي، محسوب على الإسلام، قُدر لجولدتسيهر أن يأخذ عنه لحة.

ولا يمكن القول بأن **جولدتسيهر** وجد عند عبده ضالته وما كان ينشد في الحديث وعلومه، ولا أن ما كان يستهوي عبده من معارف الغرب، كان يمكن أن يحظى بأدنى اهتمام لدى جولدتسيهر، ابن الغرب البار!.

لذلك تجاهل جولدتسيهر عبده والأفغاني، وكل ما كانا يمثلانه أو يمتان إليه بصلته، ولم يورد لهما من ذكر في الجزء من مذكراته الذي وصلنا وسلم من التلف!، وذهب يبحث عن ضالته عند آخرين.

ويمكن القول بأن جولدتسيهر التقى **بشقي الجهلين البنيويين** الخسوفين على الإسلام يومها وإلى يوم الناس هذا:

– **جهالة الكهوفيين**، من شاكلة ما مر بنا من أنموذجهم في الشيخ حمزة المليباري

ومشايخه،

– **وجهالة مدعيي العصرنة المهرجين**، من شاكلة عبده وتلامذته: طه حسين، وأبي

رية، والبوهندي¹¹ وما شابه!.

قلت:



¹¹ انظر رندا على مقالته: "أكثر أبو هريرة" على موقعنا.

وقد وقف جولدتسيهر، من خلال النقائه بممثلي هذين التيارين، على عوار منهجي في مقاربتهم للحديث النبوي الشريف بقوله:

والعوامل الشكلية هي بصورة خاصة العوامل الحاسمة للحكم على استقامة وأصالة الحديث، أو كما يقول المسلمون: على صحة الحديث. وتختبر الأحاديث بحسب شكلها الخارجي فقط (ويعني بذلك مباحث السند).
ثم إن الحكم الذي يمس قيمة مضمونها (مباحث المتن) يتعلق بالقرار الذي يعطونه حول تصحيح سلسلة الرواة فقط. (وهكذا):
- (1) فعندما ينجح إسناد في امتحان هذا النقد الشكلي ويكون قد نقلت به فكرة مستحيلة! ملوثة بتناقضات خارجية وداخلية!¹²
- (2) وعندما يقدم هذا الإسناد سلسلة غير منقطعة لشيوخ جديرين بالثقة تماماً،
- (3) وعندما يبرهن على أن هؤلاء الأشخاص كانوا على اتصال فيما بينهم،
فإن الحديث يعتبر عند ذلك صحيحاً!!
ولا يبادرن أحد لأن يقول:
بما أن المتن يتضمن استحالة منطقية، أو تاريخية، فإني أشك في أن يكون الإسناد مستقيماً!!!

قلت:



فهل يعاب على جولدتسيهر إشارته لمثل هذه الإشكالية، وهي إشكالية حقيقية وليست بالوهمية أو بالمختلفة، ونماذج من يؤمنون بمثل هذا المنهج الأعمور المتور، لا زالوا يعيشون بين ظهراننا في أمثال الشيخ **المليباري** وقبيله من مشايخ المملكة، وفي أمثال من أثار السؤال المرة بعد المرة، دون أن يجد العلم أو المنطق طريقه إلى عقولهم!؟.

وليستمع القاري معي تنذراً، بالنص الخلفي التهافت التالي للمليباري، وهو يقول دون حياء أو جل!¹³

12 وهو حال الخير الذي نحن بصدده هنا تماماً.

13 المليبي: نظرات جديدة، ص. 25-26.

إن هذه المسألة التي تعرض لها ابن الصلاح من أهم قواعد التصحيح والتعليل، وأغمضها!! وأغوصها!! وأوسعها، والتي يتوقف إدراك كنهها واستيعاب أبعادها على ممارسة حقيقية لمنهج علماء النقد من المحدثين!!!!،

قلت :



وهو تعامل واهم من الرجل، يوحي من خلاله بأنه ممن يدرك كنه مثل هذه الأمور الغامضة! والعويصة!، دون سواها!.

لكن، ترى!، هل **المليباري** في العير أو النفير في كل هذا، بالرغم من كل هذا التهويل، وهو الذي يحفظ فقط مجتراته ويسردها عشوائياً، دون أن يدري ما محلها من الإعراب أو كيفية تزييلها على الواقع!.

وأضاف:

ولا تكون في تناول الجميع بمجرد حفظ المصطلحات الحديثة وتعريفها!!!!،

قلت :



وهل خرج بصنيعه كله عن هذا!؟

وأضاف:

وقد أساء الكثيرون!!! (والمليباري أحدهم!) حين اختطفوا مسألة التي فصلها ابن الصلاح — رحمه الله — وطبقوها في بحوثهم ودراساتهم، فصححوا الإسناد بكون رواته ثقات وحسنوا بوجود صدوق فيه، وضعفوا لكون راويه ضعيفاً، وفي حالة وجود شاهد أو متابعة فيرقون الحسن إلى الصحيح، والضعيف إلى الحسن، فدار التصحيح والتضعيف على ظواهر الإسناد وأحوال رواته، وأصبح الإسناد ورواته محل دراستهم بغض النظر عن **متنه!!!!**، حتى تحقق ما روجه المستشرقون من: أن دراسة المحدثين لم تتجاوز الإسناد لشدة اهتمامهم بالنظر الخارجي!!!

قلت :



أوليس هذا واقع حالك وحالهم بالذات!؟.

فكيف ينتظر أن ينفذ الإسلام إلى قلوب من لهم استعداد فطري أو عقلي للانصياع لمنطقه وحججه وبراهينه، وأمثال هؤلاء لهم بالمرصاد، يصدونهم عنه بكهوفيتهم صدوداً؟

فصل الخطاب:

وقد أخذنا على عاتقنا في مشروعنا كله، تنفيذ وتجاوز مثل هذه الشبه التي تجد تصديقها التام فيما أورد **المليباري** هنا، وهو جاهل بتبعات ما ينتج عن ذلك من نتائج أو ملابسات. والمنهج الحديثي، بصفته منهجاً نقدياً أولاً وأخيراً، يقبل برحابة صدر بمثل هذه الاعتراضات المنطقية المعقولة من أية جهة صدرت، مادامت دعوة الإسلام عالمية وحجته بالغة. فما بالك، وأن المستشرقين كغيرهم مطالبون بسؤال الإسلام، ولا بد للإسلام من تقديم حججه وبياناته على بساط النقاش والبحث لهم ولغيرهم.

قلت:



والمعروف أن عقلاء المحدثين كانوا قد قرروا قواعد وأصولاً لرد الأخبار، ومنها على الخصوص، أن تكون متونها ومنطوقاتها مخالفة للوقائع المشاهدة، أو التاريخ الثابت، أو الحقائق العلمية... إلخ.¹⁴ وعلى الخصوص القاعدة الثالثة التي تقول:

ألا يكون متن الخبر مخالفاً لما ثبت من قوانين الطبيعة وسننها في الكون والخلائق.

والشيخ وأمثاله لا يتصورون حصول مثل هذه الأمور التي لم يدرسها لهم أحد، والتي أخذ عنها القارئ الآن، شحة مستفيضة من خلال ما عرضناه عليه من أمثلة، وروائر، ومناهج. {أنظر: "الهندسة الحديثية" على هذا الموقع}

والقاعدة أعلاه تسري على متن خبرنا المنكر هذا من باب استحالته الواقعية المطلقة.

أضف إلى هذا، أن هذا الخبر الغريب الفرد الذي تفرد به **إبراهيم التيمي**، عن أبيه **يزيد**، وتفرد به الأخير عن **أبي ذر**، وتفرد به أبو ذر عن الرسول ﷺ لا تتعدى درجة وثوقيته إلى الرسول ﷺ حاجز 12.5 * فقط، على ما فصلنا القول في كتابنا: "الهندسة الحديثية". وهي درجة متدنية جداً حتى عند عدم الأخذ في الاعتبار **بتدليس** إبراهيم التيمي له!.

14 وقد أوردنا ستة عشر قاعدة لرد الحديث بسبب ما يعرض للمتون من إشكالات في كتابنا: "كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار رواية ودراية لعدم إمامهم بالعلم: الشيخ ابن باز والشيخ العثيمين نموذجاً" ص. 16، فانظره لزاماً لتعلقه بموضوعنا هنا.

والشيخ، كسائر المتأخرين التقليديين أمثاله، لا يكمل ولا يميل من ترديد كلام الحفاظ الأقدمين، وهو أبعد الناس عن فهمه وتمثله!

كيف؟ وهو الناقل لكلام الحفاظ في "الغريب من الحديث" دون أن يعلق من كل ذلك شيء في محه.

قال الشيخ¹⁵:

فقد ورد عن الأعمش: "كانوا يكرهون غريب الحديث وغريب الكلام". وعن أبي يوسف: "من طلب غرائب الحديث كذب". وعن الإمام أحمد: "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء". وعن مالك: "شر العلم الغريب". وعن عبدالرزاق: "كنا نرى أن غريب الحديث خير، فإذا هو شر".
ويقول أبو داود: "ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريباً شاذاً"

قلت:



فهذه من المحفوظات البيغائية للشيخ، التي يحفظها عن ظهر قلب، ولا يعلم لها تزيلاً على واقع بعينه!. فما بالك، وأن هذا الخبر بالذات، يعد من **الأفراد الغرائب المخرجة في الصحيح**، والتي يجب ان يتره الصحيح من أمثالها.

إذ الخبر، لا يرويه سوى **إبراهيم**، الذي تفرد به عن أبيه وأغرب به عنه، دون مشاركة له فيه من أحد، وهو من أفراد والده، يزيد، تفرد به عن أبي ذر، دون مشاركة له فيه من أحد، وهو من أفراد أبي ذر دون مشاركة له من أحد!.

فما يجدي أو يفيد الشيخ، من ترديد أقوال الحفاظ في الغريب، وهو يجهد بإصرار عنيد على تصحيحه!، مخالفاً لهم، مجرد إخراج الشيخين له في الصحيح، وما كان لهما أن يفعلوا!؟.

فما بالك والخبر باطل برائن العلم اليقيني!؟. وهذا الرائنز لوحده يمنع من عزو خبر باطل كهذا إلى الرسول ﷺ، وإلا دخل صاحبه في محذور الكذب عليه ﷺ وفيه من الوعيد ما فيه!.

نتيجة تستجدي حلاً ناجعاً

تبين لنا مما تقدم، أن قد آن أوان اجثثا مثل هذه الذهنية وإلى الأبد من أرضية معرفتنا، وتطهير الجامعات الإسلامية، والمؤسسات الدينية من شاكلتها، لأنها أصبحت عائقاً، يحول دون انتشار الإسلام في عالميته وكونيته، بسبب من ديناصوريتهم غير المبررة الوجود، في عصر غير عصرهم، وحات الوقت أن نقول في حقهم:

لنتخذن عليهم مقبرة!

على غرار ما قال من اكتشفوا أهل الكهف بعد مرور ثلاثة قرون¹⁶:

﴿لنتخذن عليهم مسجداً﴾.

3.7.1.4 كل يؤخذ من كلامه ويترك

وقد ثقل على بعضهم في نقدنا لمثل هذا الخبر المكذوب على الرسول ﷺ، عادة أمور مرتبطة ببعضها البعض نذكر من بينها للإفادة:

(أ) أننا ضعفنا هذا الخبر بالرغم من كونه مخرجاً في الصحيحين!، وهو ما أثبتناه بالدليل القاطع رواية ودراية، والقول فيه قولنا.

(ب) كون ابن تيمية رحمه الله، كان قد قال مستروحاً لإخراج الشيخين لإبراهيم التيمي في الصحيح:

إبراهيم التيمي، عن أبيه، - هذا من أصح إسناداً على وجه الأرض!

وقد عقبنا أنا (مؤلف هذه السطور) على مثل هذا القول غير الحصيف بقولي¹⁷. خطأ لا يتابع عليه.

بل أثبتنا باستقراء أن مرويات إبراهيم التيمي مضطربة في كل أحوالها¹⁸.

¹⁶ كما جاء في سورة الكهف، الآية: 21.

¹⁷ انظر: "كيف يرد الخطأ على المفتين الكبار...". ص. 38. وهذا التقرير أورده ابن تيمية في كتابه: "تفض المنطق"، ص. 65، المكتبة العلمية، بيروت.

¹⁸ انظر: "الأجوبة المونتريالية" صفحات: 114-130.

(ج) كون الكرابيسي، هو من أوقفنا على تدليس إبراهيم التيمي لأول مرة، وكون بعض المتعصبين المنتسبين لمذهب الإمام أحمد لا يحملون الكرابيسي في قلوبهم، للخلاف الذي كان قد نشب بين الكرابيسي والإمام أحمد حول مسألة **خلق القرآن**.

وقد فاقم من عمق الإشكال في نظرهم، كوننا قمنا برد الاعتبار للرجل بما هو أهل له، أسوة بالأئمة المعاصرين له¹⁹. وكشهادة لا تخطئ في التجني على الكرابيسي رحمه الله، فقد جاء على لسان: أبي يعقوب إسحاق بن منصور بن بمرام الكوسج المروزي الحنبلي (ت: 251 هـ) حكاية مجحفة في حق الكرابيسي نقلها هنا بالحرف ليطلع عليها القارئ، كي يتبين بجلاء، مدى الإجحاف الذي ألحقه التمدذهب الضيق المقيت برجل فد كالكرابيسي.

قال المروزي²⁰:

مضيت مع الكرابيسي، وهو إذ ذاك مستور يذب عن السنة ويظهر!! نصره أبي عبد الله (الإمام أحمد) فقلت له: أن كتاب: "المدلسين 21" يريدون أن يعرضوه على أبي عبد الله، فأظهر أنك قد ندمت!!! حتى أخبر أبا عبد الله.

فقال لي: إن أبا عبد الله رجل صالح، ومثله يوفق لإصابة الحق، وقد رضيت أن يعرض كتابي عليه.

وقال: وقد سألتني أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي صاحب الشافعي (ت: 240 هـ)، وابن عقيل، وحبش بن مبشر بن أحمد الثقفي الفقيه الطوسي نزيل بغداد (ت: 258 هـ) أن أضرب على هذا الكتاب فأبيت عليهم بل أزيد فيه.

19 أنظر: "الأجوبة المونتريالية"، ص. 5.

20 أنظر: ابن رجب الحنبلي في: "شرح علل الترمذي"، ص. 413-414، ط. ثانية: 1405 هـ/1985 م، عالم الكتب، بيروت.

21 قد سبق أن هذا الكتاب كان أول مؤلف في المدلسين مما يعطي السبق للكرابيسي رحمه الله في فتح هذه الإجابة الخفية للرواة.

ولج في ذلك وأبي أن يرجع عنه. فجئى بالكتاب إلى أبي عبد الله، وهو لا يدري من وضع الكتاب، وكان في الكتاب الطعن على الأعمش {سليمان بن مهران (ت: 148 هـ)} 22، والنصرة للحسن بن صالح، وكان في الكتاب أن يكتم أن الحسن بن صالح 23 كان يرى رأي الخوارج، فهذا (عبد الله) ابن الزبير قد خرج، فلما قرئ على أبي عبد الله قال:

هذا قد جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به، حذروا عن هذا!!!، وهي عنه!!!

وأضاف المرزوي:

وقد تسلط بهذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم في الطعن على أهل الحديث، إما أنه يخفى عليه أمرها أو لا يخفى عليه في الطعن في الأعمش ونحوه كيعقوب الفسوي 24.

قلت:



وقد أصاب الكرابيسي هنا بموقفه الصلب رحمه الله، إن صحت هذه الرواية، وأخطأ الإمام أحمد، ولا نزكي على الله أحداً، وكلاهما إمام، بالرغم من كل الاعتبارات أو الملاحظات التي جعلت أحمد يتخذ مثل هذا الموقف من الكرابيسي رحمهما الله.

وهذا ما يحسب للكرابيسي، حيث صار أمر التذليل والمدلسين مبحثاً قائماً بذاته في النقدية الرجالية، وليس ضده، على ما حنن الإمام أحمد يوم أفتى بمصادرة فكر الرجل، بما يشبه صنيع محاكم التفتيش السيئة الذكر عند المسيحيين في قرونهم الوسطى 25.

فكيف تسنى للإمام أحمد رحمه الله أن يصادر على فكر الكرابيسي، بدعوى تقديم الحجج لخصوم المحدثين، والحجج حق في نفس الأمر، استعمالها لخصوم أم لم يستعملوها، وهو الذي عانى من مصادرة المعتزلة على فكره وحاربه بصلاية موقف دون أن يتنازل عن فكره؟!.

22 فهل تراه تجنى على الأعمش وقد تابعه الحفاظ في حكمه عليه؟! قال ابن حجر العسقلاني في ترجمة الأعمش: {محدث الكوفة وقارئها، وكان يلبس، وصفه بذلك الكرابيسي والنسائي والدارقطني وغيرهم}. انظر: ابن حجر العسقلاني في: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالنيلين، ص. 53/67، ط. أولى: 1405 هـ/1984 م، دار الكتب العلمية، بيروت.

23 الحسن بن صالح بن حي الهمداني التوري (100 هـ - 169 هـ) الفقيه. قال وكيع بن الجراح: {لو رأيتك ذكرت سعيد بن جبير}. وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: {كُتبت عن ثمانمائة محدث فما رأيت أفضل من الحسن بن صالح}. وقال ابن معين: {ثقة مأمون}. وقال الإمام أحمد: {الحسن أثبت من شريك في الحديث}. @ قلت: وأخذوا عليه رأيه في الخروج على أئمة الجور. وقال ابن حجر: {وقولهم كان يرى السيف (وهو رأي الخوارج) يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور. وهذا مذهب للسلف قديم، ولكن استقر الأمر!! على ترك ذلك لما رأوه قد أقضى إلى أشد منه}. @ قلت: فاعجب للمرزوي وهو يحاول تضعيف إمام عابد ورع بموقف مخذول للمتأخرين، ويؤاخذ الكرابيسي في انتصاره للرجل، والرجل يستحق كل ذلك بشهادة الحفاظ. انظر: تهذيب التهذيب (2: 516/248).

24 يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، أبو يوسف الفسوي الحافظ (ت: 277 هـ) مكث في الرحلة في طلب الحديث ثلاثين سنة.

25 انظر كتابنا: "مدرسة ابن حزم الأوروبية في النقدية التاريخية للكتب المقدسة: رسالة في التسامح".

فيظهر إذن، أن الحاجة ماسة إلى معالجة مستفيضة لهذه الإشكالية التاريخية المزمنة، ضمن متطلبات "النموذج الإرشادي الإسلامي العام"، كموضوع ضمن "مقاصد الشريعة الإسلامية".

(د) أننا انتقدنا فتوى الشيخ ابن باز الباطلة حول "سكون الأرض" التي اعتمدت هذا الخبر وأحدثت ضجة يومها، فأخذت الحشوية العزة بالإثم لينتصروا لباطل الشيخ بدل الرد علينا بعلم، كما تتطلب ذلك الأصول، أو الانصياع لدليلنا، فلم يفعلوا فخابوا.

(هـ) أننا أعدنا الكرة مرة أخرى في كتابنا: "الأجوبة المونتريالية"، لأن بعض المغرضين من خصوم الإسلام في الغرب استغلوا أقوال الشيخ ابن باز في فتواه السابقة للطعن على الإسلام، والشيخ جاهل بما اطلقته فتواه، خارج عصرها، من ردود الفعل!²⁶.

وكلها دواهي، ما كانت لتحدث، لولا وجود هذه الكهوفية المدمرة، التي عشعشت في عقول أصحابها، فأعضلت عليهم منطقهم وغبشت عليهم رؤاهم، واخرجتهم بالمرّة من العصر، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

وقد استقر لدينا كما لدى القارئ الآن، بأن الشيوخ المتأخرين، لقلّة باعهم في الرواية أولاً، ثم لاكتفائهم باجترار الملوكات والمحفوظات التي لا يدرون كيف تتنزل في حقولها، ثم لجهلهم المطبق بشق الدراية المصاحب، الذي أخذ عنه القارئ نظرة مجملّة من خلال ما استعرضنا أمامه من أمثلة، لا يحسنون سوى شيء واحد وهو **إشعال النيران والحرائق بفتاويهم الأمية النزقية**، ثم لا يعبأون بعد ذلك، بما يمكن أن تحدثه أو يترتب عليها من فواجع على صعيد الدعوة والعقيدة عامة، والسياسة خاصة.

لذلك أقرر في حقهم، ما كان قد قرر الإمام مالك رحمه الله في مغفلين وبله من شاكرتهم، عاصرهم وحكم عليهم بأنهم ليسوا أهلاً للخوض في مثل هذه الأمور.

قلت :



وكلما استحضرت المرء بخاطره كل تلك الأموال الطائلة التي صرفت ولا زالت تصرف على تفريخ مثل هذه الأنماط من الكهوفيين، خارج عصرهم، في جامعتي أم القرى بمكة والجامعة الإسلامية بالمدينة، وفي غيرها من الجامعات الإسلامية، من دون طائل أو مردودية ترضى منهم، إلا وقف شعره وتذكر، ولا شك، ما سبق وأن

26 أنظر جريدة "الهيرالد تريبيون" (HERALD TRIBUNE) اللندنية بتاريخ 13 فبراير 1995 م، ص. 1. وانظر: "الأجوبة المونتريالية"، ص. 94.

اشتكى منه الإمام ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد الظاهري (384 هـ/ 994 م - 456 هـ/ 1064 م) رحمه الله في بعض النصارى، الذين لم ينفعه معهم جدل ولا منطق فقال²⁷:

وتالله لولا أننا شاهدنا النصارى ما صدقنا أن في العالم عقلاً يسع هذا الجنون!

قلت:



يرحمك الله ابا محمد،

أكان يخفى عليك، أن لنا أيضاً نصيبنا من مثل هذه الديناصورات البهاليل، وهذه الأحافير المهاييل، وهذا الصنف من قوم تبع؟!.

فهذه إذن، أمثلة لأمراض القوقعية، التي لها ارتباط ببيئة المحدثين وأفقههم المعرفي وذهنيتهم الجماعية، حتى استحق المتأخرون منهم بجدارة ما نعتوا به من كونهم: "حشوية" عند مخالفيهم!.

ولقد دأبنا في هذه السلسلة، وبكل ما أوتينا من قوة وحيلة وعزم على تقديم البدائل عن هذه الغنائية وهذه الكهوفية القاتلة وأصدرنا مراجع شتى على قدر طيف ما يعترض الإسلام المعاصر من تحديات، والتي لو كانت قد حظيت، ولو بقدر من الاعتبار والتفكير لدى هذه الزمرة، لما وقعوا في الحرج القاتل، في أن يفرض عليهم تغيير مسالكهم ومناهجهم رغم أنوفهم، من طرف حكوماتهم، بعد أن فرض على هؤلاء أن يتبنوا هذا المسلك، وإلا تعرضوا لما لا يرضون!

إنتهى وأنظر باقي السياق في "الهندسة الحديشية" {

27 ابن حزم، علي بن أحمد: "كتاب الفصل في الملل والنحل" (1: 49) مطبعة المثني، بغداد.